مع اقتراب الانتخابات الأمريكية

«الوطني»: «الموجة الثانية» من الجائحة تلقي بظلالها على تعافي الاقتصاد العالمي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن الأسابيع القليلة الماضية شهدت تفشي الموجة الثانية من جائحة كورونا عبر الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، مما أدى إلى إعادة فرض القيود الاحترازية وحظر التجول وإغلاق أنشطة الأعمال وتجدد المخاوف بشأن الافاق الاقتصادية. وفي أحدث تقاريره، قام صندوق النقد الدولي بخفض آفاق النمو العالمي للعام 2021 إلى 5.2 %، وذلك بالرغم من الإشارة إلى أن تداعيات الجائحة حتى الآن كانت أقل حدة مما كان متوقعا، كما حذر من أن مسار التعافي سيكون طويلاً ومحاطا بحالة من عدم اليقين. ومن المفترض أن يصل انتقال العدوى إلى مستويات متدنية في كل مكان مع نهاية عام 2022. وقد توقف الانتعاش في أسواق الأسهم في سبتمبر، حيث انخفضت المؤشرات الأمريكية بنسبة تراوحت ما بين 2–5 % نتيجة حالة عدم اليقين تجاه الانتخابات الرئاسية الوشيكة، على الرغم من الآمال المتذبذبة حول إقرار حزمة التحفيز المالي. كما حافظت أسعار النفط على استقراراها بصفة عامة، إذ ما تزال تتداول في نطاق يتراوح ما بين 40–45 دولاراً للبرميل، في ظل تزايد المخاوف حول اضطرار منظمة أوبك وحلفائها إلى وقف زيادة الامدادات مستقبلاً في حال استمرار تراجع الاقتصاد العالمي والطلب على النفط.

الانتخابات والتحفيز المالي

ما تزال البيانات الاقتصادية الأمريكية إيجابية إلى حد كبير على الرغم من ارتفاع حالات الإصابة الجديدة بالفيروس، وظروف عدم اليقين قبيل الانتخابات الرئاسية، والمخاوف المتعلقة بخطة التحفيز المالي إلى جانب انحسار الزخم في سوق العمل، مما أثر على آمال الانتعاش الاقتصادي. وقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات الصادر عن معهد إدارة التوريدات إلى 57.8 نقطة في سبتمبر بفضل الارتفاع القوي لسجلات الطلبيات، وذلك على الرغم من إقرار الشركات بضبابية التوقعات. إلا ان مؤشر القطاع التصنيعي تراجع إلى مستوى 55.4 نقطة مقارنة بالمستويات التي سجلها في شهر أغسطس خلال ذروه انتعاشه. من جهة أخرى، تراجع الدخل الشخصي في أغسطس بنسبة 2.7 %، على أساس شهري، بعد شهر واحد من توقف إعانات البطالة وكذلك تباطأ انتعاش الإنفاق الاستهلاكي أيضاً إلى 1.0 % على أساس شهري، إذ انخفضت معدلات البطالة إلى 7.9 % في سبتمبر مقابل 8.5 % في أغسطس، إلا ان زيادة معدلات التوظيف التي بلغت 661 ألف وظيفة فقط كانت أقل من نصف المستويات التي تم تسجيلها قبل شهر ولم يتم استعادة سوى أقل من نصف الوظائف التي فقدت قبل الجائحة. وانخفض أيضاً معدل المشاركة في القوى العاملة إلى 61.4 % مما يشير إلى خروج المزيد من الأشخاص من سوق العمل نهائياً.

وقبل موعد الانتخابات الرئاسية المقرر اجراؤها في 3 نوفمبر، لم يتمكن كلا الحزبين السياسيين حتى الآن من الاتفاق على حزمة تحفيز مالي جديدة لتعزيز تعافي الاقتصاد الذي يتعرض لمخاطر التعثر. واقترح الرئيس ترامب حزمة تحفيز مالي بقيمة 1.8 تريليون دولار (9 % من الناتج المحلي الإجمالي) تتضمن تمديد استحقاقات البطالة وارسال شيكات للأفراد فيما يعتبر أقرب الحلول للمطالب المقدمة من الديمقراطيين بقيمة 2.2 تريليون دولار منه إلى اقتراح الجمهوريين السابق. وقد يكون لنتائج الانتخابات أيضا

تجدد المخاوف بعد مراجعة صندوق النقد الدولي لآفاق النمو العالمية 2021 وتخفيضها إلى 5.2%

آثار اقتصادية جوهرية، اذ تشير استطلاعات الرأي إلى تقدم المرشح الديمقراطي جو بايدن حاليا والذي يؤدي فوزه بمنصب الرئاسة إلى توقعات بزيادة الدخل الشخصي وزيادة ضرائب أرباح الشركات والارباح الرأسمالية بالإضافة إلى إقرار المزيد من اللوائح التنظيمية البيئية، خاصة إذا تزامن ذلك مع فوز حزبه أيضا بأغلبية مقاعد مجلس الشيوخ. إلا ان ذلك قد يؤدي إلى إقرار خطة تحفيز مالي قصيرة الأجل بقيمة اعلى إضافة إلى تراجع التوترات التجارية الدولية، وكلاهما سيكون موضع ترحيب من قبل الأسواق المالية. فيما قد تؤدي الانتخابات إلى حالة من عدم اليقين السياسي قد تستمر على مدى أسابيع عدة إذا كانت النتائج غير واضحة ليلة الانتخابات لتأخر جمع نتائج التصويت البريدي أو حتى نتيجة بعض الإجراءات القانونية.

وبعد إعلان الاحتياطي الفيدرالي في أغسطس عن الانتقال إلى تبني مستوى تضخم مستهدف أكثر مرونة (ما يزال 2 % وان كان يحتسب كمتوسط مع مرور الوقت) مع التزام الاحتياطي الفيدرالي باتباع سياسة نقدية شديدة التيسير (الإبقاء على معدل الفائدة في حدود 0.0–0.25 % وشراء سندات بقيمة 120 مليار دولار شهرياً) بغض النظر عن ما ستؤول إليه نتيجة الانتخابات. إلا ان مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي يواصلون ممارسة الضغوط سعياً لإقرار خطة تحفيز مالي أكبر حجماً مع استمرارهم في التقليل من شأن المخاطر المحتملة بما في ذلك إمكانية تزايد مستويات العجز، إذ علق رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بإن مخاطر انخفاض حجم التحفيز المالي في الوقت الحالي أسوأ بكثير من مخاطر التحفيز المالي الكبير، في ظل عدم استقرار النشاط الاقتصادي. ومن جهة أخرى، بقي معدل التضخم الأساسي متواضعاً، اذ بلغ 1.7 % في سبتمبر، إلا انه يعد مرتفعاً إذا ما قورن بمستواه المنخفض الذي بلغ 1.2 % في يونيو (الرسم البياني 2). كما ارتفع عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات بنحو 10 نقاط أساس إلى 0.78 % خلال الشهر المنتهي إلى منتصف أكتوبر نتيجة استهداف الاحتياطي الفيدرالي لمعدل تضخم مرن وإمكانية إقرار حزمة التحفيز المالي، إلا ان التزام الاحتياطي الفيدرالي بالإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة من شأنه أن يكبح جماح أي تحركات حادة أخرى في المستقبل.

الموجة الثانية من الجائحة تهدد الاقتصاد الأوروبي

ادى زيادة حالات الإصابة بالفيروس في كافة أنحاء أوروبا إلى ضرب آمال التعافي الاقتصادي الذي كان قد بدأ يكتسب زخماً، إذ عادت العديد من الدول الكبرى، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة لتطبيق إجراءات الإغلاق وفرض القيود الاحترازية لاحتواء تفشي

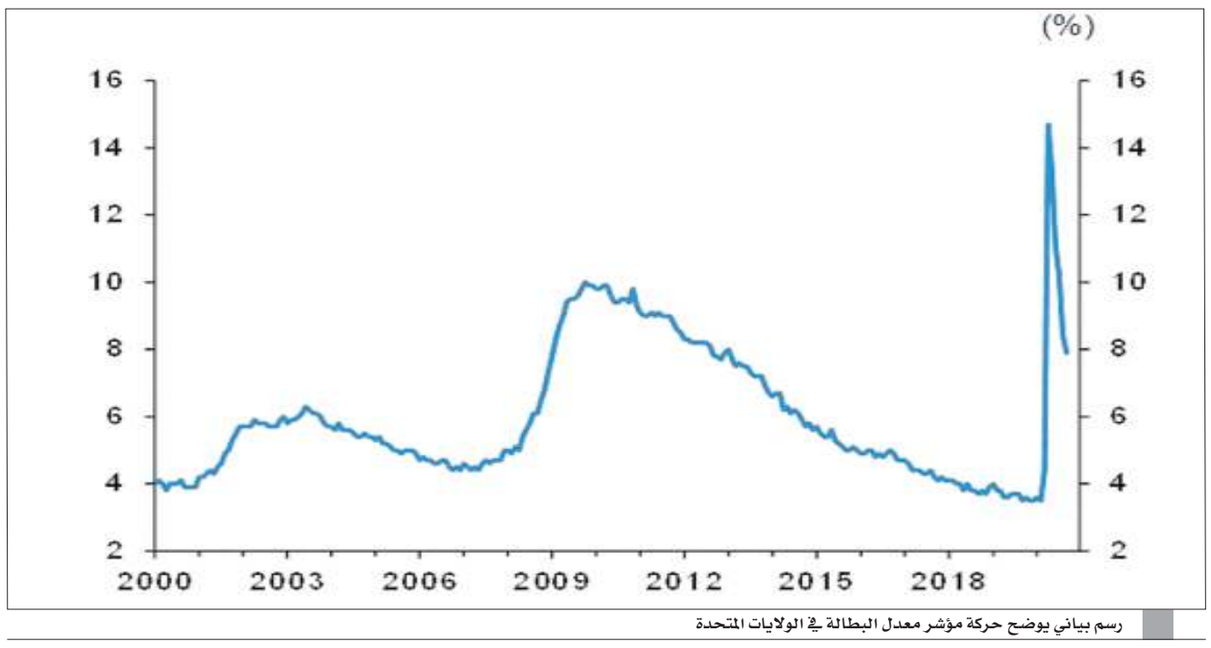

رسم بياني يوضح حركة مؤشر معدل البطالة في الولايات المتحدة

توقعات بتراجع الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي للربع الرابع من 2020 في ظل تزايد حالات الإصابة

الجائحة مما سيقوض الثقة ويؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع. وقد انخفض مؤشر مديري المشتريات في منطقة اليورو ليدخل منطقة الجمود بوصوله إلى مستوى 50.4 نقطة في سبتمبر مقابل 51.9 نقطة في أغسطس على خلفية انكماش قطاع الخدمات (48.0). ففي فرنسا على سبيل المثال، تم فرض حظر التجول مجدداً في كافة أنحاء المدن الكبرى من الساعة 9 مساءً حتى الساعة 6 صباحاً لمدة أربعة أسابيع على الأقل، ولا تتوقع وكالة الإحصاء الرسمية الفرنسية INSEE تسجيل أي نمو في الربع الرابع من عام 2020 مع استمرار مخاطر الانكماش بعد توقعاتها بتحقيق نمو بنسبة 16 %، على أساس ربع سنوي، في الربع الثالث من العام الحالي، مما يؤدي إلى إبقاء معدل النمو عند مستوى 9– % في عام 2020. وتعتبر تلك التوقعات أفضل قليلاً مقارنة بالانكماش بنسبة 9.8– % الصادرة عن صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر. إلا ان اجماع اراء المحللين يشير إلى أن الموجة الثانية من الجائحة والتي تعتبر أعتى من سابقتها قد تتسبب في احداث أضرار اقتصادية أقل حدة من الموجة الأولى، إذ لم تكن السلطات الوطنية مستعدة لمواجهتها آنذاك.

أما على صعيد السياسة النقدية، فقد أدى تزايد الضبابية حول آفاق النمو الاقتصادي نتيجة الموجة الأخيرة من تفشي الفيروس (وفعالية احتوائها) إلى دفع البنك المركزي الأوروبي لاتباع نهج الانتظار والترقب قبل اتخاذ أي اجراء جديد. إلا ان التوقعات تتزايد بشأن اعلان البنك عن توسيع نطاق أو تمديد أجل برنامج شراء الاصول الطارئ لمواجهة آثار الجائحة، والذي تبلغ قيمته 1.35 تريليون يورو إلى غاية ديسمبر، مع الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي عند مستوى 0.5– %. وقد انخفض معدل التضخم الأساسي في منطقة اليورو في سبتمبر إلى أدنى مستوياته المسجلة على الإطلاق عند مستوى 0.2 %، على أساس سنوي – وإن كان الخفض المؤقت لضريبة القيمة المضافة الألمانية لعب دورا في ذلك – مما ساهم في زيادة المطالبات باتباع سياسة نقدية أكثر مرونة. وفي المملكة المتحدة، يدرس بنك إنكلترا التحول إلى أسعار الفائدة السلبية (تبلغ حالياً 0.1 %). إلا أن التوقعات الاقتصادية تشير إلى توقف ذلك على قدرة الحكومة على إبرام اتفاق تجاري بعد انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي قبل المهلة النهائية بنهاية أكتوبر، مع توقف المفاوضات حول بعض القضايا بما في ذلك حقوق الصيد والإعانات. وكان رئيس الوزراء بوريس جونسون قد أعلن في منتصف أكتوبر أنه يجب على الشركات الاستعداد للانفصال «بدون صفقة» بنهاية العام الحالي، وذلك على الرغم من أن هذا التصريح قد يكون أيضاً حيلة تفاوضية لمحاولة الحصول على تنازلات من الاتحاد الأوروبي. وما يزال من الممكن التوصل إلى صفقة خلال الأسابيع القادمة.

ثقة المستهلك الياباني قوية

تحسنت ثقة المستهلك الياباني في سبتمبر، اذ ارتفع مؤشر ثقة المستهلكين إلى 32.7 مقابل 29.3 في أغسطس. وكان المؤشر قد تراجع إلى مستوى 21.6 في ذروة تفشي الجائحة في أبريل. من جهة أخرى، ارتفع المؤشر المتزامن، وهو مؤشر مجمع للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية بمقدار 1.1 نقطة إلى 79.4 في أغسطس ويشمل المؤشر مجموعة من البيانات المختلفة التي تتضمن إنتاج المصانع والعمالة ومبيعات التجزئة. وكان مؤشر المتغيرات الاقتصادية الرئيسية قد ارتفع في أغسطس بمقدار 2.1 نقطة إلى 88.8 مقارنة بمستويات شهر يوليو. وأدت تلك البيانات إلى دفع الحكومة اليابانية إلى رفع توقعاتها والتصريح أن الاقتصاد الياباني قد توقف عن الانكماش بعد أن وصل إلى أدنى مستوياته في مايو. وجاء التقييم الجديد في أعقاب التوقعات الأكثر تفاؤلاً التي صدرت الشهر الماضي من بنك اليابان، إذ خلص البنك لانتفاء ضرورة ضخ المزيد من حزم التحفيز لمواجهة تداعيات الجائحة.

إلا ان السلطات مازال امامها طريق شاق لعكس توجهات المستهلكين اليابانيين الحريصين على الادخار وتحويلها نحو زيادة الاستهلاك الشخصي. إذ أظهرت بيانات رسمية أن معدل ادخار الأفراد قد وصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في 20 عاما عند مستوى 44 % خلال الأشهر الخمسة المنتهية في شهر أغسطس الماضي، ليتخطى بذلك مستوياته المسجلة قبل عام والتي بلغت 33 % خلال الفترة المماثلة من العام الماضي. وارتفع النقد وودائع الأفراد إلى 1.03 كوادريليون ين (9.7 تريليون دولار) في الفترة الممتدة ما بين أبريل إلى يونيو. وكانت المساعدات النقدية التي قدمتها الحكومة للأسر اليابانية خلال الجائحة من أبرز العوامل الرئيسية التي ساهمت في تحقيق ذلك إذ تم إيداعها في البنوك بدلا من إنفاقها نظرا للقيود المفروضة على التنقل والتحفظ في الإنفاق بصفة عامة.

الخدمات والتصنيع يدعمان تعافي الاقتصاد الصيني

يواصل الاقتصاد الصيني التعافي، إذ ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 4.9 %، على أساس سنوي، في الربع الثالث من العام الحالي، مقارنة بحوالي 3.2 % و انكماش بنسبة 6.8 %، على أساس سنوي، خلال الربعين الأول والثاني، على التوالي. كما توقع صندوق النقد الدولي تسجيل الاقتصاد الصيني لنمو نسبته 1.9 % في 2020، لتكون بذلك الدولة الوحيدة من بين الاقتصادات الكبرى التي لم تسجل ركودا هذا العام. كما ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الرسمي لشهر سبتمبر إلى 51.5 نقطة مقابل 50.0 الشهر السابق، متخطياً توقعات المحللين بوصوله إلى 51.2 نقطة. كما ارتفع مؤشر قطاع الخدمات أيضاً ليصل إلى 55.9 نقطة مقابل 55.2 في أغسطس. وتزايدت الأنشطة أيضا على خلفية عطلة الأسبوع الذهبي في أوائل أكتوبر ،حيث عمدت الشركات المصنعة إلى تسريع وتيرة الإنتاج قبل العطلة.

من جهة أخرى، ساهم تحسن ظروف الائتمان على خلفية الحوافز الحكومية في تعزيز هذا النمو. وصرح البنك المركزي الصيني أن إجمالي التمويل خلال شهر سبتمبر قد بلغ 3.48 تريليون يوان (517 مليار دولار)، مرتفعا بنسبة 38.6 %، على أساس سنوي، نتيجة إصدار سندات حكومية. ولم ينعكس التحسن في النشاط على أسعار المستهلكين بعد، اذ تراجع معدل التضخم في سبتمبر إلى 1.7 % على أساس سنوي مقابل 2.4 % في أغسطس. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى تباطؤ أسعار المواد الغذائية، في حين استقر معدل التضخم الأساسي عند مستوى 0.5 % للشهر الثالث على التوالي مما يشير إلى أن نشاط إنفاق المستهلكين الأساسي لم ينتعش بالكامل في فترة ما بعد الجائحة.

استمرار ايجابية بيانات الاقتصاد الأمريكي بشكل عام مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية

تحسن النشاط الاقتصادي الهندي

بعد الانكماش الشديد الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي للهند خلال الربع الثاني من عام 2020 (الربع الأول من السنة المالية 2021/2020) بنسبة 24 %، على أساس سنوي، نتيجة لتداعيات الجائحة، ظهرت بوادر انتعاش اقتصادي بطيء خلال الربع الثالث من العام الحالي. إذ شهد النشاط الاقتصادي تحسنا تدريجيا منذ يوليو، اذ ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى 49.8 في سبتمبر على الرغم من بقائه في منطقة الانكماش، في حين ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى أعلى مستوياته المسجلة في ثمان سنوات وصولاً إلى 56.8 نتيجة انتعاش الطلبات الجديدة والصادرات. وتمكنت قراءات مؤشر مديري المشتريات في تخطي توقعات السوق بسهولة. أما على صعيد السياسات النقدية، فقد أبقى بنك الاحتياطي الهندي على أسعار الفائدة الرئيسية (الريبو) دون تغيير عند مستوى 4 % في اجتماعه السابق في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وذلك بعد اقراره لخفضين طارئين متتاليين في أسعار الفائدة في عام 2020 لإبطاء وتيرة التراجع الاقتصادي الناجم عن الجائحة.

وعلى الرغم من الارتفاع الأخير الذي شهده النشاط الاقتصادي، إلا ان التعافي المحتمل قد يبدو هشاً نظراً لاستمرار ضعف معدلات التوظيف في إطار الالتزام بمتطلبات التباعد الاجتماعي. وقد يؤدي انخفاض معدلات التوظيف إلى كبح ارتفاع الطلب. كما يواجه الاقتصاد رياح معاكسة أخرى والتي تتمثل في استمرار ارتفاع معدلات التضخم نسبياً (6.7 % في أغسطس) مما قد يحد من إمكانية خفض أسعار الفائدة إلى مستويات أدنى، في حين أن الإنفاق الحكومي، الذي كان مرتفعاً في وقت سابق – مما ساهم في تخفيف تداعيات الجائحة على الاقتصاد – قد يكون محدوداً نتيجة لاتساع فجوة العجز المالي. وبالإضافة الى ذلك، هناك مخاوف من إعادة فرض عمليات الإغلاق في ظل مكافحة الحكومة للسيطرة على ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس، مما سوف يمثل مخاطر سلبية شديدة. ووفقاً لأحدث التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، تم مراجعة معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي وخفضها إلى نسبة 10.3 % للسنة المالية 2021/2020 على خلفية تباطؤ الأداء الاقتصادي في الربع الثاني من العام الحالي أكثر مما كان متوقعاً، ثم العودة لتسجيل نمو بنسبة 8.8 % في السنة المالية 2022/2021.

مخاوف بشأن الطلب على النفط بعد عودة تفشي الفيروس

تغيرت معنويات سوق النفط بشكل ملحوظ في سبتمبر نتيجة لتزايد عدد حالات الإصابة بالفيروس والانعكاس السلبي لفرض المزيد من القيود على حركة التنقل في فصل الخريف، مما أثر سلباً على الطلب على النفط. وقد شهدت أسعار النفط أول خسائر شهرية منذ مارس الماضي، اذ تراجعت أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت بنسبة 9.6 % إلى 41.0 دولاراً للبرميل بنهاية تداولات شهر سبتمبر. إلا ان الأسعار تمكنت من الارتفاع هامشياً منذ ذلك الحين ووصلت إلى حوالي 43 دولاراً للبرميل (كما في 16 أكتوبر)، وذلك بدعم من البيانات الصادرة عن منظمة الأوبك التي أظهرت ان امتثال منظمة الأوبك التي تتكون حالياً من 10 أعضاء قد تخطى نسبة 100 % للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر، وأشارت إلى ارتفاع الطلب الصيني على النفط واستمرار تراجع المخزون الأمريكي، وعلى الرغم من ذلك وفي ظل مواجهة الاقتصادات المتقدمة بصفة خاصة إعادة فرض حظر التجول الجزئي وقيود التنقل، فمن المرجح أن يتأخر تعافي نمو الطلب على النفط. من جهة أخرى، حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن التوقعات «ما تزال هشة» وأن هناك «حيزاً محدوداً» في السوق لاستيعاب الإمدادات الإضافية التي اقرتها الأوبك وحلفائها بدءاً من شهر يناير 2021 بالإضافة إلى عودة الصادرات الليبية. وقد تتجه الأوبك للإبقاء على حصص خفض الإنتاج الحالية دون تغييرها عند عقد اجتماعها الوزاري المقبل بنهاية نوفمبر.

وفي ذات الوقت، تزايدت التكهنات الخاصة بالإطار الزمني لذروة الطلب على النفط بعد أن أصدرت شركة النفط البريطانية العملاقة، بريتيش بتروليوم، تقريراً صادماً ذكرت فيه أن الجائحة قد تكون ساهمت في انهاء طفرة الطلب على النفط وسرعت التحول بلا رجعة عن استخدام الوقود الأحفوري ما يعني أن مستويات عام 2019 البالغة 100 مليون برميل يوميا ستكون هي ذروة الاستهلاك. وجاء رأي الأوبك مخالفاً لذلك، اذ نشرت في تقريرها الشهري الذي صدر في وقت لاحق: «تعتقد المجموعة أن الطلب على النفط سوف يتعافى إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام 2022 وسيستمر في النمو لمدة 20 عاماً». وبدورها، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يستقر النمو خلال 10 سنوات، لكنها اتجهت لتأكيد تأخر تعافي الطلب على النفط على خلفية استمرار الجائحة.

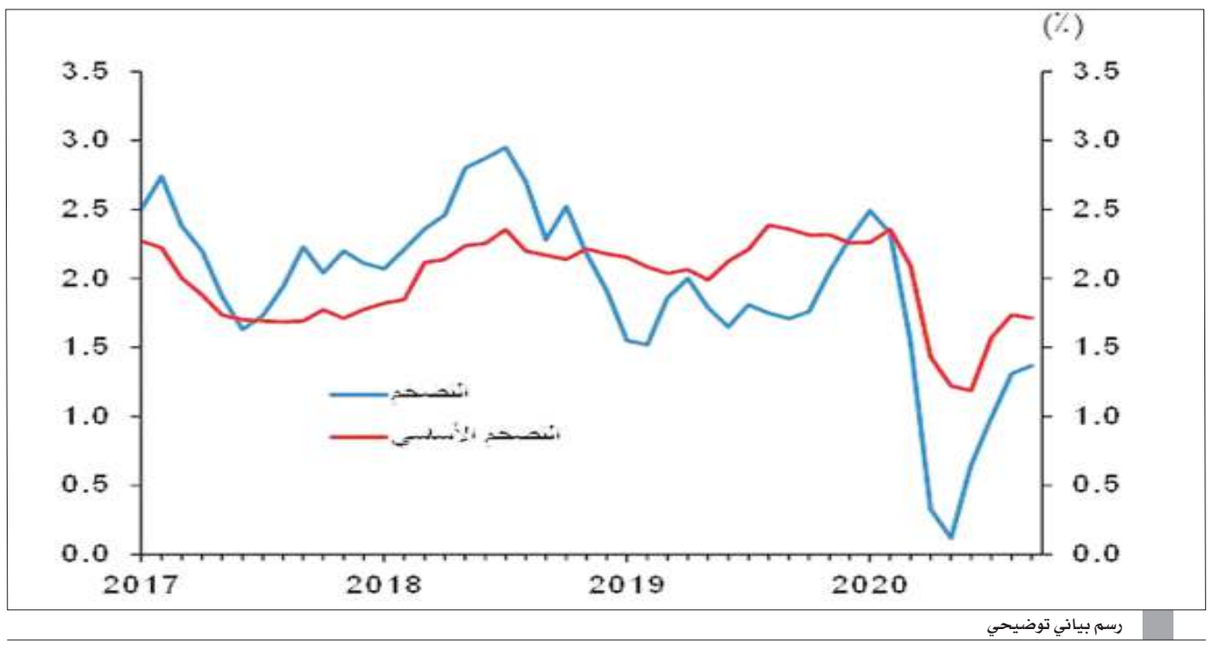

رسم بياني توضيحي

السويد تحظر «هواوي» و«ZTE» من تطوير شبكة الجيل الخامس

حظرت السويد أمس الثلاثاء، استخدام معدات الاتصالات التابعة لكل من هواوي وZTE الصينيتين لتطوير شبكتها للجيل الخامس قبيل ترسية مرتقبة على العقود الشهر المقبل.

وانضمت بذلك السويد للعديد من البلدان الأوروبية في حظر الشركتين الصينيتين وذلك من مخاوف أمنية.

وذكرت هيئة البريد والاتصالات في السويد أن تحديد شروط الترخيص يرجع إلى تقييم من القوات المسلحة في البلاد حيث ذكر أن الصين واحدة من أكبر التهديدات على السويد.

قال رئيس شركة الاتصالات الصينية العملاقة هواوي تكنولوجيز، الشهر الماضي، إن سلاسل إمدادها تتعرض لهجوم من الولايات المتحدة، داعيا واشنطن لإعادة النظر في القيود التجارية التي تفرضها وتضر الموردين في أنحاء العالم.

وتواجه هواوي، أكبر مصنع لمعدات اتصالات الهواتف المحمولة والهواتف الذكية، ضغوطا بفعل قيود تجارية أميركية تهدف لعرقلة وصول الشركة للشرائح ذات الاستخدام التجاري.

وتقول واشنطن، إن هواوي أداة تستخدمها الصين للتجسس وفرضت منذ 15 سبتمبر أيلول قيودا جديدة تمنع الشركات الأميركية من التوريد للشركة أو خدمتها.

شركة هواوي

شركة جنى العقارية (ش.م.ك) مقفلة

إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر رئيس مجلس إدارة شركة جنى العقارية (ش.م.ك) مقفلة تذكير السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقدها في تمام الساعة (10) صباحا من يوم الأربعاء الموافق 2020/10/28 في الدسمة - ق5 - شارع الرشيد - القسيمة 900001 - الدور الاول.

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة مقر المكتب الواقع في الدسمة - ق5 - شارع الرشيد - القسيمة 900001 - ط1 لاستلام نسخة من الميزانية العمومية للسنة المنتهية في 2014/12/31 وجدول الاعمال واستمارات دعوة الحضور / توكيل الجمعية العامة العادية.

والله ولي التوفيق

رئيس مجلس الإدارة